

دور الأمم المتحدة في عودة النازحين في العراق - بين إعادة الاستقرار والحلول المستدامة -

ا.م.د. رياض مهدي عبد الكاظم
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

الملخص:

النزوح السابقة لتصل الى (٤) ملايين نازح تقريبا. تحاول الدراسة اقتراح بعض السياسات والبرامج والحلول التي اعتمدها الامم المتحدة في بلدان اخرى عانت من نفس المشكلة، والتي يمكن اعتمادها في العراق ايضا لإعادة النازحين الى مناطقهم التي نزحوا منها.
كلمات مفتاحية: الامم المتحدة، العراق، عودة النازحين، الحلول المستدامة، إعادة الاستقرار

دخل العراق بمنعطف خطير وهو سيطرة تنظيم داعش على محافظات عدة في منتصف عام ٢٠١٤، ومن ثم بدء عمليات التحرير من قبل الحكومة العراقية بعد استعادة السيطرة والبدء بالمبادرة، وهو ما تسبب بموجات نزوح داخلي متواصلة باتجاه المناطق الأكثر امانا، اذ قدرت احصائيات الامم المتحدة اعداد النازحين داخليا الى أكثر من (٣) ملايين نازح، وهذه الارقام ازدادت مع انطلاق معارك تحرير الموصل والاقضية التابعة لها، فضلا عن موجات

The Role of the United Nations in Return the Displaced in Iraq - Restoring Stability and Sustainable Solutions – Abstract

Iraq came into a dangerous juncture, which is the ISIS control of several governorates in mid-2014, and then the start of liberation operations by the Iraqi government after the restoration

of control and the initiation of the initiative, which caused continuous waves of internal displacement to safer areas. The United Nations statistics has estimated the numbers of the displaced. Internally, there are more than (3) million displaced, and these numbers increased with the start of the battles to liberate Mosul and its sub-districts, in

addition to the previous waves of displacement, reaching approximately (4) million displaced. This study attempts to suggest some of the policies, programs and solutions adopted by the United Nations in other countries that have suffered from

the same problem, which can be adopted in Iraq as well to return the displaced to their areas from which they were forced to leave.
Keywords: The United Nations, Iraq, return of the displaced, substantial solutions, stability.

العيش وعودة النشاط الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي من جديد. وتحاول الدراسة اقتراح بعض السياسات والبرامج والحلول التي اعتمدها الامم المتحدة في بلدان اخرى عانت من نفس المشكلة، والتي يمكن اعتمادها في العراق ايضا لإعادة النازحين الى مناطقهم التي نزحوا منها، وكذلك ادماج النازحين في المجتمعات المحلية التي استقروا فيها، كنهج وحل مستدام، وفي الوقت نفسه تحديد المخاطر والتحديات والتحديات المرافقة لعملية اعادة الاستقرار، واعادة اعمار المناطق المحررة.

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول منها مفهوم النزوح ودور الامم المتحدة في التعامل معه بمطلبين، الاول تناول مفهوم النزوح الداخلي والحلول المستدامة للنزوح، اما الثاني فتناول دور الامم المتحدة في ملف النزوح.

اما المبحث الثاني فتناول واقع النزوح وتحديات العودة في العراق بمطلبين: الاول

المقدمة:

دخل العراق بمنعطف خطير وهو سيطرة تنظيم داعش على محافظات عدة في منتصف عام ٢٠١٤، ومن ثم بدء عمليات التحرير من قبل الحكومة العراقية بعد استعادة السيطرة والبدء بالمبادرة، وهو ما تسبب بموجات نزوح داخلي متواصلة باتجاه المناطق الاكثر امانا، اذ قدرت احصائيات الامم المتحدة اعداد النازحين داخليا الى أكثر من (٣) ملايين نازح، وهذه الارقام ازدادت مع انطلاق معارك تحرير الموصل والاقضية التابعة لها، فضلا عن موجات النزوح السابقة لتصل الى (٤) ملايين نازح تقريبا. وتكمن اشكالية هذا الموضوع في تحديد اعداد النازحين بشكل دقيق ومنتظم من جهة، وتحديد آلية التعاطي مع هذا الملف من قبل الامم المتحدة والجهات الحكومية من جهة اخرى، فضلا عن الواقع المأساوي للمناطق التي تعرضت للعمليات العسكرية وافتقارها للبنى التحتية ومقومات

لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم وانتهاكات حقوق الانسان او الكوارث البشرية او الطبيعية، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دولياً (١). ويبقى النازحون مواطنون في بلادهم وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم، ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائماً في المخيمات، اذ ان الغالبية تحل ضيفة على اسر ومناطق مضيفة، ويوجد البعض مأوى مؤقت اثناء الترحال، في حين يستقر البعض الآخر في المناطق الحضرية، وينتقل النازحون داخليا في كثير من الاحيان عدة مرات اثناء نزوحهم، وتخلق هذه الحالة تحديات كبيرة امام متابعة تحركاتهم وتحديد احتياجاتهم ووضع السياسات المناسبة للتعامل معهم.

اما اللاجئين او اللاجئين فهو (اي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف او لدواعي اخرى غير راحته الشخصية ان يستظل بحماية هذا البلد او اي شخص يكون بلا جنسيه ويوجد خارج بلد اقامته المعتاد السابق ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف او لدواع اخرى غير راحته الشخصية ان يعود الى ذلك البلد) (٢)، اما الامم المتحدة فقد عرفت اللاجئين على أنه

تناول واقع النزوح في العراق اما الثاني فتناول تحديات عودة النازحين في العراق.

اما المبحث الثالث فتناول الحلول المستدامة وآفاق عودة النازحين وذلك بمطلبين: تناول الاول الحلول المستدامة في العراق اما الثاني فتناول آفاق عودة النازحين.

وقد تضمن البحث خاتمة ومجموعة من التوصيات التي يمكن ان تساعد على حل مشكلة النزوح في العراق وتقدم بعض السياسات والبرامج والحلول الخاصة بهذا الشأن للجهات المعنية.

المبحث الاول: مفهوم النزوح ودور الامم المتحدة في التعامل معه:

المطلب الاول: مفهوم النزوح الداخلي والحلول المستدامة للنزوح:

اولاً: مفهوم النزوح الداخلي وتمييزه عن المفاهيم المقاربة:

عرف النازحون داخليا بأنهم اشخاص اجبروا على النزوح عن دارهم مع بقائهم داخل حدود بلادهم. وتتمثل الخصائص الرئيسة للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة ان السكان المتأثرين لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً.

ووفقاً لتعريف المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي ان النازحون داخليا هم الاشخاص او مجموعات الاشخاص الذين اجبروا على اضطراراً للفرار وترك منازلهم او اماكن اقامتهم المعتادة، لاسيما كنتيجة او سعياً

من قبل الميلشيات والمجموعات المسلحة من كلا طرفي الصراع بالتهجير، في حين ان الوصف الادق والاصح هو النزوح.

ثانياً: مفهوم الحلول المستدامة للنزوح:

لا يمكن القول بانه تم تحقيق حل دائم للنزاح حتى يصبح النازحون في غير حاجة لحماية معينة بسبب النزوح، وان النازحين يستطيعون التمتع بحقوقهم من غير تمييز ناتج عن نزوحهم، وبتعبير اخر فان الحل الدائم يتطلب الحصول على حقوق الحماية والامان الاقتصادي والاجتماعي وحرية التنقل والذين كان قد فقدهم النازح.

وترتبط عملية النزوح بثلاث طرق يمكن تصنيفها بانها الاساس للحلول الدائمة لحل هذه الازمة، وهي اما بإعادة النازحين لأماكنهم التي ابعدها عنها قسراً، او بإعادة توطينهم في مكان اخر بديل، او بإدماجهم في المجتمعات المضيفة، ولكل واحدة من هذه الحلول ايجابياتها وسلبياتها، وعلى سبيل المثال نجد ان الاندماج باعتباره حلاً دائماً يمثل عملية معقدة، خصوصاً في حال كون النزوح ناتجاً عن الصراع، لأنه في الكثير من الحالات يمكن ان يشمل حل مسيبيات وآثار النزوح المرتبطة بالسلام والامن والسيادة والاقليمية والمعاملة بالمساواة والتوزيع العادل للموارد، وهذا يقتضي تنسيق جهات متعددة من البلد والمجتمع الدولي والمتضررين من النزوح، وبذلك فان ايجاد

(كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك)^(٣)، وبمعنى اخر هم الذين فروا عبر الحدود ومن ثم لم يعودوا تحت حماية وطنهم الاصلي.

اما مصطلح التهجير او التهجير القسري فهو ممارسة مرتبطة نوعاً ما بالتنظير المتعصب من جهة عرقية أو دينية ضد مجموعات عديدة بهدف اخلاء مناطق معينة او اراضي الدولة لخدمة من المواطنين أو فئة معينة^(٤)، وتعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه (شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية)^(٥)، وهو بهذا الفهم يشترك مع مفهوم النزوح الداخلي ومفهوم اللجوء او الهجرة.

وتجدر الإشارة الى ان التجربة العراقية افرزت استخدام أكثر من مصطلح بمعاني مختلفة، فعلى سبيل المثال عندما تعرض البلد الى موجة الاحتقان الطائفي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، سميت عمليات اخراج المواطنين من اماكن سكنهم بقوة السلاح

قدرة الدولة على الحصول على المعلومات المطلوبة لقياس هذا التقدم.

المطلب الثاني: الامم المتحدة وملف النزوح:

تضطلع الامم المتحدة بأدوار عالمية عديدة لاسيما في القضايا الانسانية، وهذا نابع من الصلاحيات المخولة لميثاقها وطابعها الدولي، اذ يمكنها اتخاذ إجراءات حقيقية تتعلق بالقضايا التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، بما فيها: (الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حماية حقوق الإنسان، تقديم المساعدات الإنسانية، تعزيز التنمية المستدامة، التمسك بالقانون الدولي)، وقد ورد مصطلح حقوق الإنسان (٧) مرات في ميثاقها، مما يجعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها غرضا رئيسا ومبدأ توجيهيا أساسيا للمنظمة، لم تزل تعمل عملا متفانيا لتحقيقه من خلال الصكوك الدولية والأنشطة الميدانية. كما ان المجتمع الدولي حاليا يعتمد على المنظمة في تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية نظرا لطبيعة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مما يتطلب جهدا خارج قدرة السلطات الوطنية وخارج الجغرافيا الوطنية كذلك (٨).

اما فيما يتعلق بالعراق فان الامم المتحدة تمارس دورها من خلال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وفريق الأمم المتحدة القطري، الذي يضم عشرين وكالة

حل مستديم يمكن ان يكون طويلا ومعقدا بشكل غير معقول خصوصا في بلد ظروفه معقدة كالعراق (٩).

وتجدر الإشارة الى ان الامين العام السابق للأمم المتحدة طلب تطوير إطار لوضع حقوق النازحين في حلول دائمة، ويشتمل الإطار على اسهامات الحكومة والمانحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمات النازحين داخليا، ودعم هذا القانون الانساني الدولي الذي يعكس مقاربة مبنية على حقوق الانسان بهدف ايجاد مجموعة من المعايير للأطراف المعنية لتقييم ما إذا تم انجاز الحل الدائم.

وقد وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة ثمانية معايير مترابطة كمؤشرات لتحديد المدى الذي وصل له تحقيق حل دائم معين وهي: (الامان والسلامة، مستوى مناسب للعيشة، فرصة الحصول على مصدر رزق، اعادة السكن والارض والممتلكات، الحصول على التوثيق الرسمي، لم شمل الاسرة، المشاركة في الشؤون العامة، امكانية الحصول على حلول فعالة والعدالة) (٧).

ان التوصل الى حلول دائمة هو عملية تدريجية قد تأخذ سنوات عديدة، وفي بعض الحالات يستطيع بعض النازحين من ايجاد حلول دائمة لمشكلاتهم وكذلك التمتع بحقوقهم، الا ان الاشكالية تكمن في عدم

(داعش) ربما ارتكب جرائم دولية أثناء سيطرته على أجزاء واسعة من العراق، ولا سيما عمليات القتل الجماعي والاختطاف والاستعباد الجنسي والتدمير الشديد للمواقع الدينية والثقافية^(٩).

المبحث الثاني: واقع النزوح وتحديات العودة في العراق:

المطلب الأول: واقع النزوح في العراق:

رغم فترات التعايش السلمي بين القوميات والاقليات والمذاهب الدينية التي مر بها العراق لسنوات من الزمان، إلا أن العراقيين واجهوا أعنف مراحل التهجير والنزوح القسري سواء كان ذلك بواسطة أزام النظام السابق أو على يد الجماعات الإسلامية المتطرفة بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، ويمكن تحديد أنواع النزوح الذي ظهر في العراق بالآتي^(١٠):

١- الهجرة والنزوح السياسي: ويتمثل بهجرة الكثير من العراقيين من الذين هربوا أو تم طردهم من العراق من قبل النظام السابق أو النظام السياسي الحالي.

٢- النزوح الداخلي مقابل الهجرة الخارجية: ويتمثل بنزوح أبناء القوميات والمذاهب الدينية والاقليات العرقية الى مناطق اخرى تتقبل هويتهم الاجتماعية في داخل العراق (واكثرهم من الكرد، وانباء المذهبين الشيعي والسني) مقارنة بالهجرة الى دول خارج

تابعة للأمم المتحدة، ويعمل حاليا لدى الأمم المتحدة في العراق نحو (١٧٠) موظفا دوليا وما يزيد على ٤٢٠ موظفا وطنيا ينتشرون في جميع المحافظات الثماني عشرة، كما تنفذ الأمم المتحدة برامجها ومشاريعها المختلفة من خلال تعاون وشراكة وثيقين مع حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الشركاء والنظرء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية، اما دورها في ملف النازحين فتمارسه من خلال مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق والذي يتمثل بكيفية معاملة النازحين من حيث حصولهم على الغذاء والمأوى والخدمات الطبية وما إذا كانت حقوقهم في التمتع بهذه الحقوق الأساسية لا يتم انتهاكها، في إطار عمله بشأن حماية المدنيين، كما يقوم بجمع المعلومات والتحقق من الوقائع وضمان توثيق التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية، ويصدر المكتب تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان، وقد أصدر ثمانية تقارير بين حزيران ٢٠١٥ وآب ٢٠١٧ تفيد بأن معظم الجرائم الخطيرة ربما ارتكبت خلال النزاع. وتشير التقارير المتاحة على موقعي بعثة يونامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان باللغتين العربية والإنكليزية بقوة إلى أن تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام

ضوء تهديد بعض الميليشيات الدينية المسلحة للمذاهب المخالفة لها في مناطق سكانها.

٥- النزوح الداعشي: ويتمثل بقيام عصابات الدولة الاسلامية (داعش) بطرد وقتل الافراد الذين يختلفون معهم في الدين والمبدأ والايولوجية السياسية.

وفي هذا الصدد يمكن القول ان العراق عانى من ازمة النزوح بدرجات متفاوتة صعودا وهبوطا، لارتباط ازمة النزوح بدرجة الاستقرار الامني والسياسي، اذ تشير الاحصائيات والتقديرات الى ازدياد اعداد النازحين بشكل ملحوظ بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، غير ان الزيادة الاكبر سجلت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، بعد حادثة تفجير المراقد الدينية في سامراء وما نتج عنها من احداث عنف طائفي، اذ بلغ العدد الاجمالي للنازحين مليوني شخص تقريبا، ليصل بعد ذلك الى (٢,٨٠٠) مليونين وثمانمئة ألف نازح في عام ٢٠٠٨^(١).

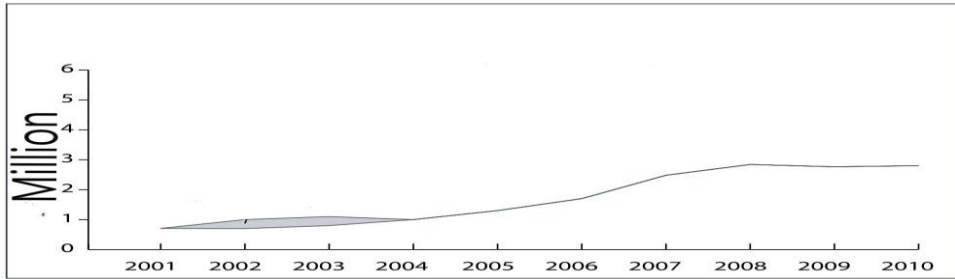
العراق (واكثرهم من ابناء الاقليات الدينية، كالمسيح والأيزيديين والصابئة واليهود).

٣- النزوح والتهجير القومي: ويتمثل في قيام احدى القوميات بطرد واستبعاد ابناء قومية اخرى في ضوء تهديدهم بالنزوح من مناطقهم الى مناطق سكنية اخرى. على سبيل المثال قام النظام السابق بعمليات نزوح قهرية للقومية الكردية من محافظة كركوك واستبدالهم بمواطنين عرب، وعلى صعيد اخر ما يحصل حاليا في بعض المناطق المختلطة من تهجير للقومية العربية بشكل غير علني وبممارسات فردية.

٤- النزوح الديني المذهبي: ويتمثل في قيام أحد المذاهب الدينية بترحيل ابناء المذهب الديني المخالف له في العقيدة الدينية من مناطق سكانها، واستبدالهم بأفراد من ذات المذهب. وهذا ما شهدته محافظة بغداد والمناطق الغربية والوسطى من العراق في

الشكل رقم (١)

يوضح الرسم البياني لأعداد النازحين داخليا في العراق للمدة من ٢٠٠١ - ٢٠١٠



الى (٤،٤) اربعة مليون واربعمائة الف نازح^(٤).

وقد اشار تقرير اخر لبعثة الامم المتحدة في العراق يونامي الى ان اعداد النازحين قد بلغت (٣،٦) ثلاث ملايين وستمائة ألف نازح لغاية حزيران ٢٠١٦^(٥)، ويضاف له الاعداد الجديدة للنازحين بعد انطلاق عمليات تحرير الموصل وحسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين التي قدرت الاعداد منذ انطلاق عمليات التحرير ولغاية يوم ٢٠١٧/٣/٣٠ بـ (٤٥٥،٧٠٩) نازح^(٦).

المطلب الثاني: تحديات عودة النازحين في العراق:

تشير تجربة التعاطي مع ملف النازحين من قبل المنظمات الدولية كالأأم المتحدة وكذلك الجهات الحكومية ممثلة بوزارة الهجرة والمهجرين الى تفضيل خيار عودة النازحين الى مناطق سكناهم، على خيار الاندماج في المجتمعات المحلية التي نزحوا اليها، مع استبعاد خيار اعادة التوطين -وهو ما سيتم توضيحه اكثر في المبحث القادم-، اذ تم وضع او خطة حكومية في عام ٢٠٠٨ ولا تزال حتى الان تقييد في قضايا الحماية والمساعدات للنازحين، وتشكل جزءا من تأليف المخطط الشامل لإنهاء النزوح، اذ ركزت بشكل كبير على تقديم منح مالية بمقدار ٤ ملايين دينار لمن يرغب في العودة الى مكانه الاصلي، ومليونين ونصف دينار

ويعد عام ٢٠٠٨ شرعت الحكومة العراقية على وضع سياسة وطنية خاصة بالنازحين اعتمدت جملة اجراءات، وتم تطوير الخطة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين وبالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما أسهم بعودة اعداد كبيرة من النازحين الى مناطق سكناهم، وكذلك ساعد في ادماج الاخرين في المجتمعات المضيفة لهم، ومن ثم انخفاض اعداد النازحين بشكل عام^(٧) اذ تشير بعض التقديرات الحكومية الى وصول اعداد النازحين مع مطلع عام ٢٠١٤ الى (١،٨٠٠) مليون وثمانمائة الف نازح.

الا ان التطور الخطير الذي حصل في منتصف عام ٢٠١٤ واحتلال تنظيم داعش الارهابي لثلاث محافظات عراقية ووصوله الى مشارف بغداد، واستخدامه آلة القتل والتتكيل بسكان تلك المناطق ادى الى ارتفاع معدلات النزوح الى ارقام مرتفعة جدا، اذ يشير تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ الى ان عدد النازحين قد وصل الى (٣،٢٧٦) ثلاث ملايين ومائتان وستة وسبعون الف نازح^(٨)، وقد اشار فيما بعد تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (الاتجاهات العالمية) لعام ٢٠١٥ الى ان العراق يحتل المرتبة الثالثة عالميا بأعداد النازحين الذين وصل عددهم حسب تقديراته

نطاق واسع حتى بعد استقرار الوضع الامني وعودة النازحين الى ديارهم لفترة قصيرة، وبهذا الصدد تشير بعض المسوحات على النازحين في ست محافظات في الوسط والجنوب العراقي الى ان (٨٠،٢%) من النازحين تركوا التعليم، في حين ان النازحين من محافظة نينوى يشكلون اعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الست الاخرى اذ بلغت (٣٧،٢%) واغلبهم من النازحين لمحافظتي كربلاء والنجف، وتليها محافظة صلاح الدين بنسبة قدرها (٢٦،٥%) واغلبهم من النازحين لمحافظة كركوك. وعند تحليل هذه البيانات يتبين ان السبب المادي هو الدافع القوي والمؤثر لحرمان النازحين من فرص الالتحاق بالتعليم اذ تصل النسبة الى (٤٣،٢%)، فضلا عن اسباب اخرى مثل عدم الرغبة بمواصلة التعليم او عدم القبول في المدرسة او عدم وجود مدرسة قريبة وكما مبين في الشكل الاتي^(١٨):

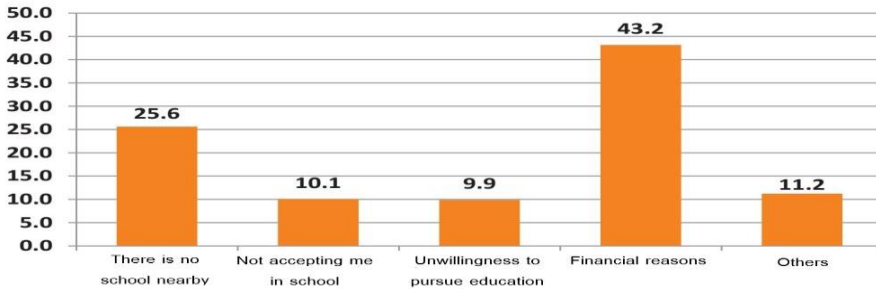
عراقي للراغبين بالاندماج في مناطق تواجدهم ، وهذا في فترة الرخاء المالي للدولة العراقية، اما مع دخول مرحلة النقشف في مطلع ٢٠١٥ صعودا، فان المبالغ وصلت الى مليون ونصف المليون ولا تقدم نقدا^(١٧)، وهو ما يمثل حل اني للمشكلة الا انه في الوقت نفسه يفرض جملة تحديات مع ملاحظة ان تقديم المنحة المالية للنازحين الراغبين بالعودة او الاندماج مشروط من قبل الجهات الحكومية بعدم استمرارهم في التسجيل كنازحين، وهو ما يولد مشكلة وتحدي لاحق كونه حل اني وغير مستدام، ويمكن التركيز على التحديات الاتية:

اولا: عدم الحصول على فرص التعليم:

اذ ان هنالك مشكلة في مواصلة النازحين للتعليم اذ لا يمكن فصل النظام التعليمي تماما عن اثار العنف المسلح، فهي دمرت البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت للعنف ودمرت بدورها فرص التعليم على

شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي للنازحين التاركين للتعليم بعمر ٦ سنوات فأكثر حسب الاسباب



المصدر: المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤ -دراسة تعريفية

في المجتمعات المضيفة جملة توترات اجتماعية تختلف من محافظة الى اخرى، فبالنسبة للنازحين العائدين لمناطقهم نجد تصاعد التوتر بين القبائل والطوائف والجماعات العرقية، وهذا ناتج عن شكوك الانتماء الى تنظيم داعش الارهابي مما يندر بتصاعد الصراعات المحلية من جديد، وفي بعض الاحيان بسبب سيطرت بعض الجماعات المسلحة على ممتلكات النازحين، كما ان القادرين على العودة غالبا ما يجدون ان منازلهم قد دمرت او تعرضت للنهب او الاستيلاء عليها من قبل الاخرين بما فيها من نازحين اخرين. ففي محافظة ديالى على سبيل المثال برزت مشاكل بين فصائل الحشد الشعبي المسيطرة على الملف الامني وبين سكان بعض القرى السنية، وفي المناطق الشمالية للمحافظة التي توصف بالأراضي المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان، اذ يتم النظر الى الاجراءات المعقدة جدا الخاصة بالتدقيق والتحري للعائدين كمؤشر على الرغبة في تأكيد التغييرات الديمغرافية للمنطقة من خلال تجنب عودة العرب. اما في محافظة صلاح الدين فأخذ على سبيل المثال منطقة يثرب ذات الاغلبية السنية والواقعة بين بلد والدجيل وكناتهما منطقتين ذات اغلبية شيعية، اذ عانت المناطق الشيعية القتل والنزوح في ظل سيطرة تنظيم داعش الارهابي، لذا هي

ثانيا: البطالة وعدم الحصول على فرص العمل:

ان عملية النزوح الكبيرة التي حصلت من المحافظات التي تعرضت الى عمليات ارهابية فرضت واقعا جديدا ادى الى ارتفاع في معدلات البطالة لعموم محافظات العراق وبشكل اكبر بين فئة النازحين نتيجة لفقدان اعداد كبيرة منهم لأعمالهم التي كانوا يزاولونها قبل النزوح، ولا يتوقف الامر عند ذلك، وانما يستمر التحدي بعد تحرير المناطق من الارهاب، اذ ان العائدين وجدوا الدمار قد لحق بمعظم المعامل والمصانع والمشاريع التجارية والاقتصادية فضلا عن المؤسسات الحكومية وغيرها، مما ادى الى شحة فرص الحصول على عمل او الاستمرار بالأعمال السابقة لعملية النزوح. وكذلك الحال ينصرف الى اوضاع النازحين في المجتمعات المضيفة، اذ اشار تقرير لمنظمة الهجرة الدولية عن النزوح في العراق الى ان اهم السبلات لقدم النازحين الى المجتمعات المضيفة كانت كلها اقتصادية، وكان التنافس المتزايد في الاعمال والمشاريع والتوظيف هو السبلية الرئيسة المتفق عليها (١٩).

ثالثا: التحديات الاجتماعية (التوترات المذهبية والقومية والقبلية)

افرزت المرحلة السابقة والحالية لعودة النازحين الى مناطقهم الاصلية او لاندماجهم

المرأة والاطفال، وهو ما تطلب استقرار الوضع الامني في المناطق المحررة وازالة اسباب التخوف والتوتر من القوات الموجودة على الارض او فلول التنظيم الارهابي. وقد اظهرت نتائج المسح الذي قامت به وزارة التخطيط ووزارة الهجرة ان عدد الاسر التي استفادة من المساعدات المقدمة لم تتجاوز نسبة (٦٥%) من مجموع الاسر المشمولة بالمسح، وهو ما يؤثر ضعف نظام المساعدات المقدم للنازحين وعدم قدرته على تشجيعهم على العودة او الاندماج^(٢١).

خامسا: نقص الخدمات الاساسية وتردي

البنى التحتية في مناطق النزوح:

اظهرت المشاهد الحية لعمليات تحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش حجم الدمار الذي تعرضت له الممتلكات الخاصة بالمواطنين الذين تركوا اماكنهم الى المناطق الاكثر امانا، فضلا عن الممتلكات العامة والبنى التحتية من مستشفيات ودوائر خدمية ومؤسسات تعليمية، ومرافق الصرف الصحي وغيرها، اذ تشير بعض المؤشرات الى ان ما نسبته (٩٧,٦%) من الاسر النازحة قد تعرضت الى اضرار بممتلكاتها وهو ما تطلب معالجات فورية تساعد النازحين على العودة، وكما مبين في الشكل الاتي^(٢٢):

متردة لرؤية جيرانها السنة يعودون، بل وقد طلبت القبائل الشيعية دفع الدية لأبنائهم الشهداء^(٢٠). وعلى صعيد اخر والمتعلق بالاندماج في المجتمعات المضيفة يمكن ملاحظة ان النازحين يهاجرون بشكل اساسي من المجتمعات المختلطة الى المجتمعات التي تتقاسم نفس الهوية العرقية والطائفية والممارسات، وبذلك يستطيع ابناء المجتمعات المضيفة والنازحون التعرف والتعاطف مع بعضهم البعض، وهو ما يطرح قضية بالغة الحساسية مستقبلا، وهو ان العراقيين أصبحوا يعرفون أنفسهم ضمن خطوط طائفية وقومية واثنية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يهدد اللحمة الوطنية ويعمق الانقسامات الدينية والمذهبية والقومية.

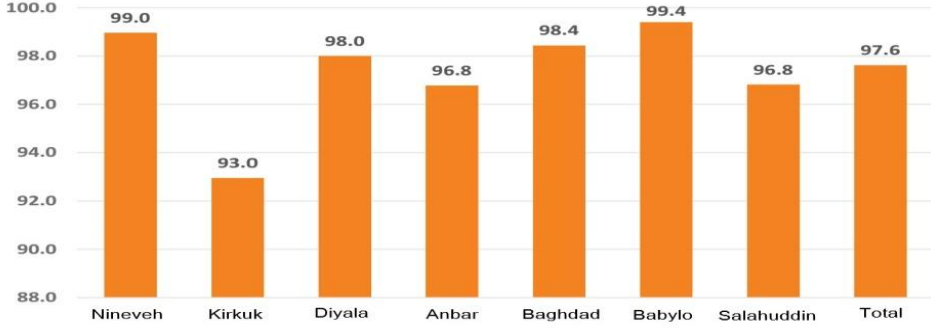
رابعا: امن النازحين وحمايتهم من الانتهاكات

وتقديم المساعدات:

عانى النازحون من المناطق التي تعرضت الى سيطرة تنظيم داعش الارهابي من أبشع الجرائم مما ادى الى تعرض عدد كبير من السكان الى التهجير والنزوح بسبب الطائفية والقومية واجبروا قسرا على مغادرة منازلهم ومناطقهم في سبيل النجاة من النزاع المسلح وتجنب الاثار الناجمة عنه من اعمال العنف التي انتهكت حقوق الانسان وبشكل خاص

شكل رقم (٦)

عدد الاسر التي تعرضت الى اضرار بالأموال والممتلكات بسبب النزوح



المصدر: المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤ -دراسة تعريفية، ص ٤٠.

اتخاذ خطوات مهمة للتصدي لمشكلة النزوح القسري من خلال مساعدة العائدين على تسجيل انفسهم وتلقي المساعدات وتسوية القضايا المتصلة بالملكية، وفي ٢٠٠٩ وسعت الحكومة نطاق تدابير الدعم المعتمد في بغداد لتشمل محافظة ديالى اذ اطلقت اول برنامج لها مشترك بين الوكالات وبين الوزارات لإعادة بناء المنازل وضمان استدامة العودة(٢٣).

المطلب الثاني: آفاق عودة النازحين:

لغرض تشجيع عودة النازحين الى مناطقهم التي نزحوا عنها بسبب الظروف الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المضطربة، او لغرض اندماجهم في المجتمعات المضيفة لابد من اعتماد بعض السياسات والاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة الامد، والتي تهدف الى

وعلى صعيد المجتمعات المضيفة فإنها الاخرى تعاني اصلا من مشكلات تتعلق بتردي البنى التحتية في القطاع الصحي والخدمي وقطاع الطاقة، وقد اضيفت اليها احتياجات النازحين لتفاقم من الازمة وتزاحم السكان الاصليين.

المبحث الثالث: الحلول المستدامة وآفاق عودة النازحين

المطلب الاول: الحلول المستدامة في العراق:

تشير التجربة العراقية في مجال ايجاد الحلول الدائمة للنازحين الى توجه الامم المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة الى تفضيل خيار دعم عودة النازحين بدلا من الخيارات الاخرى، فعلى سبيل المثال تشير التقارير الدولية المعنية بالنزوح الى ان الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٨ وصلت

٢-تفعيل ودعم المصالحة المجتمعية والسلم الاهلي:

وهنا تجدر الاشارة الى ما اعلنت عنه الحكومة العراقية في ولاية رئيس الوزراء (حيدر العبادي) من اعداد استراتيجية متكاملة للمصالحة الوطنية المجتمعية، وهو ما تم التعويل عليه كحل مستدام لتقليل التوتر والصراع المجتمعي الذي من الممكن ان يحصل بين الفئات المتضررة والمتسببة في الضرر في المناطق المحررة من جهة، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمعات المضيفة للنازحين، والتي تحتاج لمبادرات تعزز الحوار والتفاهم المشترك بين المجتمعات وزيادة الوعي بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاندماج الناجح للمجتمعات النازحة^(٢٥).

٣-اعادة اعمار البنى التحتية:

لقد تم تأسيس صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية وفقا للمادة (٢٨) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة (٢٠١٥)، وذلك ليكون جهازا ينسق بين المنظمات الدولية والوزارات العراقية في عمليات اعادة الاعمار السريعة وينفذ عمليات اعادة الاعمار متوسطة وطويلة الاجل في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة (داعش)، وخصصت حكومة العراق مبلغا اوليا للصندوق حينها قدره (٥٠٠) مليار دينار عراقي في موازنة عام ٢٠١٥،

تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، ويتم ذلك من خلال سياسات عاجلة تتبناها الحكومة العراقية بدعم من الامم المتحدة بما يخلق بيئة مستقرة تشجع النازحين على العودة، وذلك من خلال اصلاح البنية التحتية العامة الاساسية وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي وبناء قدرات الاستجابة المحلية وتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، ويمكن تحقيق ذلك بالشراكة مع المنظمات الدولية وفي طليعتها الامم المتحدة والمانحين والداعمين الدوليين للحكومة العراقية التي تعاني من الضائقة المالية في الوقت الحاضر، ويمكن ايجازه بالاتي:

١-تحريك عجلة الاقتصاد المحلي:

وهنا يبرز الدور الحكومي في تبني سياسات عامة تهدف الى توسيع الاقتصادات من اجل ارضاء الحاجات الاساسية الاقتصادية لمناطق النزوح والمجتمعات المضيفة على حد سواء، وذلك يتم من خلال تدعيم المبادرات التي أطلقتها الحكومة وكذلك البنك المركزي العراقي في مجال القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بالقروض، فضلا عن المبادرة الزراعية وقطاع الاسكان، وتركيزها وتوجيهها الى المناطق المحررة والمجتمعات المضيفة (٢٤).

ضمان حقوق النازحين بالعودة الى مناطقهم وتجريم التغيير الديمغرافي في المناطق التي تعرضت الى النزوح القسري، والثاني تعويض النازحين جراء العمليات الحربية والارهابية، وهو ما يعد خطوة بالاتجاه الصحيح كحل مستدام^(٢٨).

الخاتمة والتوصيات:

من كل ما تقدم يمكننا القول ان اعادة النازحين تتطلب جهد وتنسيق كبير بين جميع اصحاب المصلحة، بدأ من الحكومة العراقية والامم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الشأن الانساني والدول الصديقة والمانحين، بما يعزز من حقوق الانسان ويوفر بيئة امنه للعيش سواء في مجتمعاتهم الاصلية او في المجتمعات المضيفة وذلك من خلال الاخذ بالتوصيات الاتي:

اولا: للحكومة العراقية:

١- ضرورة ان تعتمد الحكومة العراقية نهجا ذو شقين لمعالجة احتياجات ما بعد النزاع للمناطق المحررة من تنظيم داعش، الاول خلق ظروف معززة للاستقرار والامن لتشجيع النازحين للعودة لديارهم، والثاني التخطيط لتوفير حوافز لإسراع عودة النازحين من خلال الشروع بإعمار المناطق جراء النزاع واعادة توفير الخدمات لقاطنيها وتعويض المتضررين.

وتتكون موارد الصندوق فيما بعد من المنح التي يمكن ان تقدمها الدول الصديقة والشقيقة فضلا عن ما تخصصه الدولة من اموال من خلال قانون الموازنة الاتحادية^(٢٦).

وعلى صعيد اخر يوجد صندوق تمويل الاستقرار الفوري الذي تبناه الامم المتحدة من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي لتحقيق الاستقرار، الذي طبق بالتعاون مع الحكومة العراقية، والذي ركز على اعادة هيكلية شبكة امدادات المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم، والذي بدوره ساهم بإشاعة ثقة النازحين بالعودة الى مناطقهم^(٢٧).

٤- اعتماد نظام التعويض للمتضررين من حيث علاقته باستراتيجيات اعادة البناء:

وقد خطت الحكومة السابقة خطوات تشجيعية للنازحين المتضررين من الاعمال الارهابية بإعطاء منح مالية لمن يرغب بالعودة او الاندماج، وبعد الازمة المالية واجراءات التقشف تم تقليل ذلك ومن ثم عادة الحكومة لتعيد العمل بهذا الاجراء، الا انه لم يصل الى مستوى برنامج التعويض ليكتسب عنصر الاستدامة، فالتعويض يجب ان يكون جزء لا يتجزأ من برنامج أكثر شمولا. وقد اقرت اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين في عام ٢٠١٥ تشكيل لجنة تتولى مهمة اعداد وتقديم مسودة مشروع قانونين اولهما

١- ضرورة الاستمرار في عقد المؤتمرات الدولية التي تخص موضوع النزوح، بمشاركة الدول المانحة من اجل توفير تمويل للأمم المتحدة والوكالات الدولية الاخرى التي تعمل مع السلطات العراقية لمواجهة فجوة التمويل فيما يتعلق بالاحتياجات الانسانية للنازحين.

٢- دعم وتمكين استراتيجية شاملة للعودة الطوعية الامنة والمستدامة /او دمج النازحين في جميع انحاء البلاد، بما في ذلك المساعدة الضرورية في التفاوض على اتفاقات الوصول والاتفاقات الامنية المناسبة مع الجهات ذات الصلة.

٣- تقديم الدعم الفني والمالي لتطوير برنامج استعادة الممتلكات والتعويضات للنازحين داخليا، فضلا عن اتخاذ تدابير العدالة الانتقالية المناسبة ودعم مبادرات المجتمع المدني لتعزيز المصالحة المجتمعية.

٤- دعم البرامج التي تهدف الى معالجة الحالات النفسية التي تعرض لها النازحون، بسبب الاعمال الوحشية لتنظيم داعش الارهابي.

٢- توافق ترتيبات الوصول والامن لضمان العودة الطوعية الامنة للنازحين الى مناطقهم الاصلية.

٣- ضمان معالجة النزاعات على الاراضي والممتلكات ووضع نظام شامل للرد والتعويض.

٤- تحريك وإنعاش الاقتصادات المحلية وخلق فرص عمل ودعم المشاريع الصغيرة.

٥- ضرورة زيادة التنسيق بين الحكومة العراقية والامم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والانسانية المعنية بالهجرة والنزوح.

٦- العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتعزيز سبل المصالحة والتعايش.

ثانيا: للبرلمان العراقي:

١- ضرورة ان تصدر السلطة التشريعية قانونا ينضم شؤون النازحين ويضع آلية مناسبة لتعويضهم.

٢- السعي لانضمام العراق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين.

ثالثا: للمنظمات الدولية والدول الصديقة

المانحة:

الهوامش:

الدولية للصليب الاحمر، العدد ٣٠٥،
١٩٩٥.

(٥) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، مصدر
سبق ذكره.

(٦) النزوح الداخلي في العراق: معوقات
الاندماج، تقرير للمنظمة الدولية للهجرة،
كانون الاول ٢٠١٣، ص١٣.

(٧) انظر، مشروع معهد بروكنغز-جامعة
بيرن حول النزوح الداخلي، اطار عمل
الحلول الدائمة للنازحين داخليا، ٢٠١٠،
على الرابط:

<https://docs.unocha.org/sites/dms/Document/IASC%20Framework%20DS%20for%20DPs.pdf>

(٨) الموقع الرسمي للأمم المتحدة على
الرابط:

<https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/>

(٩) الموقع الرسمي لبعثة الامم المتحدة
لمساعدة العراق يونامي، على الرابط الاتي:

http://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=1077&Itemid=574&lang=ar

(١٠) علي عبد الرحيم صالح، النزوح الاتني
والمذهبي في العراق سيكولوجية الأزمة

(1) Guiding Principles on Internal
Displacement, United Nations
Office for the Coordination of
Humanitarian Affairs- OCHA-
Online:

www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/idp_gp/idp.html

(٢) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين،
اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين
بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعت
الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد
بمقتضى قرارها ٤٢٩ (د-٥) المؤرخ في ١٤
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، منشورة على
الرابط الاتي:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx>

(٣) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، قسم
اللاجئون والمهاجرون على الرابط الاتي:

<https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions>

(٤) فليب لافواييه، اللاجئين والاشخاص
المهجرون: القانون الدولي الانساني ودور
اللجنة الدولية للصليب الاحمر، المجلة

(١٦) الموقع الرسمي لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية / دائرة الفروع على الرابط الاتي:

www.momd.gov.iq/Posts/index?categoryId

(١٧) النزوح الداخلي في العراق مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(١٨) المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤ -دراسة تعريفية-، وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين، بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٥، ص ٣٦.

(١٩) تقرير منظمة الهجرة الدولية: النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل ينظر، لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، مارس ٢٠١٦، ص ٢٤ الى ص ٢٧.

(٢١) تقرير المسح الوطني للنازحين في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠، ص ٤١.

(٢٢) المسح الوطني للنازحين في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢٣) تقرير النزوح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠٠٩، مركز رصد النزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي، ٢٠١١، ص ٦٩، منشور على

ومرارة العيش وتحدي الحياة، جريدة المدى، العدد ٣٣٤٧، في ٢٦/٤/٢٠١٥.

(١١) تقرير النزوح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠١٠، مركز رصد النزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي، ٢٠١١، ص ٣٩، منشور على الرابط: www.internal-displacement.org

(١٢) الامم المتحدة في العراق، نشرة (ازمة النزوح داخليا) ، اب ٢٠١٣ على الرابط الاتي:

www.jauiraq.org/documents/1892/Factsheet-WHD-english.pdf

(١٣) تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥، ص ١٢٠.

World Population Prospects (14) the 2015 Revision, key findings and advance tables, United Nations, New York, 2015.

(١٥) تقرير عن وضع حقوق الانسان في العراق، كانون الثاني -حزيران ٢٠١٦، بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص ٢١.

الرابط: www.internal-displacement.org

(٢٤) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٧، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، العراق، بغداد، ٢٠١٨ ص٩، ص١٦.

(٢٥) أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن مشروع استراتيجية المصالحة الوطنية اثناء لقائه بفريق اعداد الاستراتيجية في ٢٣/٢/٢٠١٦، على الرابط الاتي: <http://www.iraqnr.com/Home/?p=8394>

(٢٦) لمزيد من التفاصيل الدخول الى الموقع الالكتروني الخاص بصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية على الرابط الاتي: <http://refaato.iq/about-us>

(٢٧) برنامج تمويل الاستقرار، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير سير تنفيذ في الربيعين الثاني والثالث لعام ٢٠١٥، ص٤.

(٢٨) بيان صادر من اللجنة العليا لإغاثة النازحين، منشور على موقع السومرية نيوز على الرابط:

<http://www.alsumaria.tv/mobile/news/136924/iraq-news>